

ق - 033/(11/13)/42 - خ(0627)



كلمة

فخامة الرئيس / ميشيل سليمان

رئيس الجمهورية اللبنانية

أمام

القمة العربية الأفريقية الثالثة

الكويت: 19 - 20 نوفمبر 2013

كلمة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية

في

مؤتمر القمة العربي الافريقي في الكويت

20-21 تشرين الاول 2013

شكرا سمو الأمير بداية على تنظيم هذا المؤتمر الهام في مضمونه ومراميه على أرض الكويت العزيزة وعلى حرارة الاستقبال وحسن الوفادة. وانتم كنتم على الدوام في طليعة الدول الرائدة والحريصة على التعااضد العربي-العربي والإفريقي وقد وضعتم موضوع التعاون فعلا في سلم أولويات سياستكم الخارجية.

السيد الرئيس،

الاخوة الرؤساء،

ينعقد مؤتمرنا في وقت يبحث العالم عن إمكانات تحفيز النمو الاقتصادي وتحسين معدلاته، كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الاستقرار والهناء الذي تتوق اليه الشعوب.

فالقارة الاوروبية لا تزال تعاني نتائج الازمة المالية والاقتصادية العالمية، ومعدل النمو المتوقع لسكانها عام 2014 هو على مستوى 1,01 في المئة، والقارة الاميركية قد تحقّق نسبة نمو على مستوى 2,8 فالمئة، رغم التنافس القائم حيال بعض الخيارات السياسية والاقتصادية.

وهناك آمال معلقة على النمو المتوقع في جنوب شرقي آسيا، خصوصا الصين، وكوريا الجنوبية، والهند، واليابان، حيث من المتوقع ان يبلغ معدل النمو فيها نسبة 5 في المئة. ويسرنا ان تكون المنطقة

الثانية لتوقعات النمو الجيد هي القارة الأفريقية، حيث توحى المؤشرات ان النمو في العام 2014 سيكون ما بين 4,5 في المئة و5 في المئة، ومنطقة النمو الثالثة هي هنا في الدول العربية الخليجية، إضافة الى العراق، حيث معدل النمو المتوقع وسطياً، يوازي توقعات النمو في القارة الافريقية.

هذه وقائع صلبة تمهد لتقويمنا لآفاق التعاون الاقتصادي والاستثمار المشترك، الذي ينعقد مؤتمراً اليوم تحت عناوينه المحفزة الكبرى.

ان النمو في القارة الافريقية، التي نتشرف بلقاء رؤسائها وقادتها اليوم، يستند الى توسع فرص الانتاج وتنوعه، وتطور الخدمات الصحية والتعليمية، واكتشافات جديدة للنفط والغاز، بصورة، باتت تبدو الحاجة للاستثمار كبيرة وواعدة.

وتالياً، فان احد الاسئلة المطروحة على مداولاتنا هو حول كيفية الربط بين فرص الاستثمار في القارة الافريقية، وتوفر الاموال الاستثمارية بصورة خاصة لدى الدول العربية، وعلى رأسها دول منطقة الخليج. لا شك في ان مساعي التقارب العربي الأفريقي، بدأت تظهر منذ أوائل الستينيات، وخير دليل الى ذلك، قرار إنشاء البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا الذي اتخذ في العام 1973، وتأسس في السودان، البلد العربي الأفريقي بامتياز في العام 1975. كما ان المؤسسات العربية، التي دعيت الى المشاركة في تمويل البنية التحتية والتجارة البينية بين الدول المتعاقدة، ساهمت بدعم اقتصادات عدد من الدول الافريقية، ومنها البنك الاسلامي للتنمية، وصندوق التنمية العربي، والكويتي، والسعودي، وصندوق ابو ظبي، والبنك

العربي الأفريقي، وصندوق التنمية التابع لمنظمة أوبك، والذي اسس لتعويض الدول النامية عن وقع زيادات اسعار النفط اواسط السبعينيات،

وفرت 17,6 مليار دولار من التمويل التسهيلي لعدد من الدول والمؤسسات الافريقية.

ورغم هذه الارقام، التي تبدو معتدلة اذا احتسبنا انها مجمل ما توافر على مدى 37 عاماً، ثمة شعور بأننا لم ننجح كفاية في إغناء تعاوننا المشترك بالقدر المناسب.

فاجتماعات القمة الدورية لم تتعقد سوى في دورات ثلاث، بينما كان من المفترض بمؤتمرنا اليوم ان يكون المؤتمر الثاني عشر. فلنغتنم هذه المناسبة اذاً، لإعادة تأكيد عزمنا على تثبيت دورية هذه القمم، بحيث تلتئم فعلاً كل ثلاث سنوات، كما اتفق عليه، وفقاً لما تفترضه الروابط الثقافية والحضارية التي تشدنا الى بعضنا، وأهمية المصالح الاقتصادية المشتركة التي نتطلع اليها.

وفي موازاة الجهد الواجب لتكثيف جهودنا المشتركة على الصعيد الحكومي، فانه من دواعي الارتياح ان يكون القطاع الخاص، واكب بصورة مفيدة التطورات الاساسية الجارية في القارة الافريقية، وهو لم يتوان عن الانخراط في النشاط الاستثماري، وخصوصاً من خلال ابناء الجالية العربية واللبنانية، المتجذرة في الارض الافريقية العزيزة منذ اواخر القرن التاسع عشر. وقد أتاحت لي زيارتي التاريخية لبعض الدول الافريقية العام الفائت، أن أعاين من كثب عمق العلاقة والروابط القائمة والمعاملة الطيبة التي يلقاها

ابناؤنا من رؤساء الدول والحكومات. وينبغي استكمال هذه الزيارات للدول الاخرى من اجل تعزيز العلاقات الرسمية.

ابناء هذه الجاليات جلبوا معهم من لبنان ومن الشرق، مهاراتهم وحبهم للعمل وتعلقهم بالقيم الافريقية - العربية المشتركة. وبعدها انخرطوا بداية، وبصورة اساسية في عالم التجارة، باتوا اليوم مجلّين في عالم الصناعة والبناء وانشاء مراكز التسوق، لا بل في العمل المصرفي، وصولاً الى قطاع الاتصالات. كذلك نجحوا في تنفيذ العقود الانشائية على صعيد الدراسات والتخطيط والتنفيذ في غرب افريقيا وشرقها. وهم يشكلون في الواقع جسر عبور وتواصل منتج وخلاق بين منطقتينا على اكثر من صعيد.

مقابل ذلك كله، نحن نعلم ان اللبنانيين والعرب المنخرطين في عالم الاستثمار، يواجهون صعوبات جمّة احياناً، جرّاء محاولات اسرائيل الشرسة لمنعهم من القيام بأنشطتهم، وفقاً لما يدفعهم اليها طموحهم وحقهم المشروع. الا اننا على يقين، بان الدول الافريقية الصديقة، التي تبني انظمتها على قواعد الديمقراطية والقانون، ستكون حريصة على الدوام، على توفير الحماية القانونية لكل مستثمر ولكل مقيم على ارضها، وبصورة خاصة اولئك الذين ينتمون الى وطننا وعالمنا العربي.

ايها السادة،

لقد عانت افريقيا والمنطقة العربية طويلاً، من التداعيات السلبية للتوترات الداخلية التي اضعفت قواها، ومن الحروب الخارجية التي بددت ثرواتها، ومنعتها من تكريس الوقت والقدرات الكافية للتنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

الا اننا نتابع بكثير من السعادة والامل، التطور اللافت في القارة الافريقية نحو الديمقراطية وترسيخ الاستقرار، ونأمل خيراً في الحراك العربي الواسع نحو الديمقراطية والحرية والاصلاح، بالرغم مما يشوب هذا الحراك من عنف وقمع ومخاطر تطرف وغلو.

كما نعمل في لبنان عبر "إعلان بعدا" على تحييد بلدنا عن الصراعات والتوترات والإنعكاسات السلبية المتأتية عنها. ونجهد مع الأمم المتحدة والمجموعة الدولية ودول مجلس التعاون الخليجي على معالجة الخسائر الاقتصادية التي مني بها لبنان والمقدرة من البنك الدولي ب 7,5 مليار دولار. كما نشاير على إيجاد الحلول السريعة لمعضلة اللاجئين السوريين التي تتفاقم بدرجة كبيرة تنذر بالخطر الوجودي على الكيان اللبناني وليس فقط على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والامني فيه.

وسنظل نسعى ونطالب ونناضل، من أجل إقامة سلام عادل وشامل لكل أوجه الصراع العربي الاسرائيلي، على قاعدة قرارات الشرعية الدولية، ومرجعية مؤتمر مدريد، والمبادرة العربية للسلام التي أقرت بالإجماع في بيروت عام 2002.

نعلم جميعاً ان لا استثمار من دون استقرار، ولا استقرار ولا اعتدال من دون عدالة، وهي عدالة، يقع على عاتق المجتمع الدولي احقاقها، وعلى عاتقنا نحن كمجموعتين صديقتين ومتضامنتين، النظر في كيفية العمل والضغط من أجل توفير شروطها وفرضها، خدمة لقضية السلام التي ننشدها، وتأميناً لخير شعوبنا وتقدمها وهنائها.

شكراً

ق - 033/(11/13)/42 - خ(0627)

باللغة الفرنسية



كلمة

فخامة الرئيس / ميشيل سليمان

رئيس الجمهورية اللبنانية

أمام

القمّة العربيّة الأفريقيّة الثالثة

الكويت: 19 - 20 نوفمبر 2013

Discours de Son Excellence le Général Michel SLEIMAN

Président de la République Libanaise

Pour le sommet afro-arabe au Koweït

19 novembre 2013

Nous remercions en premier lieu Son Altesse pour avoir organisé au Koweït, terre qui nous est chère, cette conférence importante quant à son contenu et à ses objectifs. Nous le remercions aussi pour son accueil chaleureux. Vous avez toujours été, Altesse, à l'avant-garde des Etats qui cherchent à préserver la solidarité arabe ainsi que la solidarité afro-arabe, et vous avez placé cette collaboration à la tête des priorités de votre politique étrangère.

Monsieur le Président,

Chers Présidents et amis,

Cette conférence se tient alors que le monde entier s'inquiète des possibilités d'améliorer les taux de croissance économique comme préambule à la réalisation de la justice sociale, à la stabilité et au bien-être auxquels aspirent tous les peuples sur Terre.

Ainsi, le continent européen souffre-t-il toujours des conséquences de la crise financière et économique mondiale et son taux de croissance économique prévu pour l'an 2014 se situe à 1,01 pour cent ; alors que celui du continent américain pourrait se situer à 2,8 pour cent, malgré les débats en cours sur quelques choix politiques et économiques.

Certains espoirs se fondent sur la croissance pressentie dans le Sud-Est asiatique et plus particulièrement en Chine, en Corée du Sud, en Inde et au Japon où l'on espère un taux de croissance de 5 pour cent. Il nous est agréable de savoir

que les prévisions pour un bon taux de croissance touchent en deuxième lieu le continent africain où les indices de croissance, pour l'an 2014, se situeraient entre 4,5 et 5 pour cent, alors que la troisième région candidate à la croissance serait ici, dans les pays du golfe ainsi qu'en Irak où la moyenne du taux de croissance prévue serait égale à celle qui prévaudrait en Afrique.

Notre conférence aujourd'hui se place sous le signe du grand dynamisme dont recèlent ces réalités. Elles constituent une entrée en matière pour une évaluation des horizons de coopération et d'investissement conjoint.

Nous sommes honorés de rencontrer aujourd'hui les Présidents et les dirigeants du Continent Africain, ce continent dont la croissance se base sur une plus grande ouverture et une plus grande variété dans le domaine de la production, ainsi que sur le développement des services de santé et du secteur éducatif, sans oublier le gaz et le pétrole nouvellement découverts. Tous ces éléments augurent d'un besoin d'investissement grand et prometteur.

Ainsi, l'une des questions dont nous aurons à délibérer portera sur la manière avec laquelle les possibilités d'investissement dans le Continent Africain seront liées aux fonds d'investissement disponibles dans les pays arabes et à leur tête les pays du Golfe.

Nul doute que les tentatives de rapprochement afro-arabes remontent au début des années soixante ; la meilleure preuve en a été la résolution, en 1973, de créer la banque arabe pour la croissance économique en Afrique et l'ouverture de cette banque en 1975 au Soudan, ce pays afro-arabe par excellence. Aussi, les organismes arabes qui ont été conviés pour prendre part au financement de l'infrastructure et du commerce entre les pays signataires, ont-ils également participé au soutien accordé à l'économie de certains pays africains, je cite entre autres : la Banque Islamique pour le développement, le Fonds arabe de développement, et les fonds koweïtien et saoudien ainsi que le fonds d'Abou Dhabi, la banque arabo-africaine, le fonds de développement de l'OPEP qui a été fondé afin d'assurer aux pays en voie de développement une certaine compensation face aux augmentations des prix du pétrole au milieu des années soixante-dix. Un financement de facilitation de 17,6 milliards de dollars fut alors alloué à un certain nombre d'Etats et d'institutions africaines.

Malgré ces chiffres, qui paraissent néanmoins modérés si l'on prend en compte la totalité de ce qui fut disponible tout au long des 37 ans, existe le sentiment de n'avoir pas réussi, comme il se doit, à enrichir notre coopération.

Les sommets réguliers ne furent tenus que lors de trois sessions seulement alors que notre sommet est supposé être le douzième. Profitons alors de l'occasion pour réaffirmer notre résolution concernant la régularisation de ces conférences qui devraient se tenir tous les trois ans, ainsi qu'il a été convenu, et en harmonie avec ce que présupposent nos liens culturels et civilisationnels, et avec l'importance des intérêts économiques communs auxquels nous aspirons.

Parallèlement à l'effort dû pour intensifier nos efforts communs au niveau gouvernemental, il nous paraît réconfortant que le secteur privé ait pu accompagner de manière utile les changements fondamentaux qui ont lieu dans le Continent africain. Il n'a pas hésité à s'engager dans les activités d'investissement, au travers des communautés arabes et libanaise, plus particulièrement, qui ont pris racine dans la chère terre d'Afrique depuis la fin du dix-neuvième siècle. En effet, mes visites historiques à certains pays africains l'année dernière m'ont permis de noter de près la profondeur des relations et des liens, ainsi que la bienveillance dont jouissent nos citoyens, notamment de la part des chefs d'Etats et de Gouvernements. Il faudra poursuivre ces visites aux autres pays en vue de promouvoir encore davantage les relations entre nos pays.

Les membres de ces communautés ont emmené avec eux, du Liban et d'Orient, leurs compétences, leur amour du travail et leur attachement aux valeurs communes afro-arabes. Après s'être engagés au début et principalement dans le monde du commerce, ils brillent aujourd'hui dans le secteur de l'industrie, du bâtiment, de la construction des centres commerciaux, mais aussi dans le secteur bancaire et le secteur des communications. Ils ont, de même, réussi à réaliser des contrats de construction quant aux études préliminaires, à la planification et à l'exécution tant en Afrique Orientale qu'Occidentale. Ces communautés constituent en réalité une passerelle productive et créative entre nos deux régions et ce à plusieurs niveaux.

En revanche, nous savons que les Libanais et les Arabes impliqués dans les investissements sont confrontés parfois à de grandes difficultés à cause de féroces tentatives israéliennes pour les empêcher de réaliser les ambitions légitimes

auxquelles ils ont droit. Mais nous sommes certain que les Etats africains amis, qui fondent leurs régimes sur la base du droit et de la démocratie, assureront toujours la protection légale de tout investisseur et de tout résident en Afrique et plus particulièrement ceux d'entre eux qui appartiennent à notre monde arabe.

Mesdames et Messieurs,

L'Afrique et le Monde Arabe ont longtemps souffert des conséquences négatives dues à des tensions internes qui ont miné leurs forces, tout comme ils ont souffert des guerres extérieures qui ont dilapidé leurs fortunes et les ont empêché de consacrer le temps et les ressources suffisantes pour le développement durable aux niveaux humain, économique et social.

Néanmoins nous regardons, avec beaucoup de joie et d'espoir, l'évolution notable du Continent Africain vers la démocratie et la stabilité. Tout comme nous portons de bons espoirs concernant le grand mouvement arabe vers la démocratie, la liberté et la réforme, malgré la violence, l'oppression et les dangers de d'extrémisme qui entachent ce mouvement.

Nous continuerons à œuvrer et à lutter pour une paix juste et totale sur toutes les facettes du conflit arabo-israélien, et sur la base des résolutions internationales, de la conférence de Madrid et de l'Initiative arabe pour la paix qui a été acceptée à l'unanimité lors du sommet de Beyrouth en 2002.

De même, nous nous efforçons au Liban, par le biais de la « Déclaration de Baabda », de distancier notre pays des conflits, tensions et répercussions négative qui en découlent. Nous œuvrons aussi, avec les Nations Unies, le Groupe International de Soutien, et les Etats du Conseil de Coopération du Golfe, pour faire face aux pertes subies par le Liban et estimées par la Banque Mondiale à 7,5 milliards de dollars. De plus, nous persévérons pour trouver des solutions rapides au problème des Réfugiés Syriens, un problème qui s'aggrave énormément et laisse présager un danger existentiel qui menace l'entité libanaise, et non seulement contre sa réalité socio-économique et sécuritaire.

Nous savons tous qu'il n'existe point d'investissement sans stabilité, et point de stabilité ou de modération sans justice. La Justice qui incombe à la communauté internationale de réaliser, alors qu'il nous incombe, nous deux, en tant que

communautés amies et solidaires, de trouver les moyens d'agir et d'exercer les pressions voulues pour assurer les conditions d'existence de cette paix et l'imposer. Nous aurons, ainsi, servi la cause de la paix que nous espérons et nous aurons assuré, de la sorte, bien-être et progrès à nos peuples.

Je vous remercie.